ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مَجَلَّةُ أُرِيدَ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

The right to obtain information

حق الحصول على المعلومة

م.م عبدالله ذنون عبدالله الصواف

كلية الحقوق- جامعة الموصل- العراق

abdullahthanon09@gmail.com

arid.my/0005-4319

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2116>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 28/04/2020

Received in revised form 24/05/2020

Accepted 10/07/2020

Available online 15/08/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.2116>**ABSTRACT**

The right to obtain information is closely related to the extension of democratic culture and the expansion of its influence within the societies by establishing the rule of law and the ability to govern honestly and vividly through the spread of information and making the citizen aware about it. Here, the trilogy of transparency, accountability and questioning is evident to make political action governed by controls that reduce opportunities for corruption and prevent the exploitation of power by not excluding any oversight bodies over all legislative, executive and judicial powers. The right to obtain information according to the traditional division of jurists of international law was considered among the civil and political rights, even if this division suffers from a kind of inaccuracy, as the right to information interferes with all rights, whether civil, political or economic, and other divisions that may arise because it is the basic principle for the exercise of any human right. The respect of this right is a measure of the state in its respect of the citizen and the extent of its democracy, or, as it is said, the oxygen of a democratic government. Proceeding from this, when any official party tries to prove its righteousness and respect for the citizen, the repetition of phrases interspersed with the word transparency, meaning that it has nothing to be afraid being declared. This suggests that the right of the citizen to obtain information is either a grant from the state, although there are legal bases that confirm that this right is in contrast to the state and it is permissible to compel any party to provide the information it hides while observing certain restrictions that may be related to national security or public order. Accordingly.

Keywords: Information citizen human rights sanctions rights

المخلص

إن الحق في الحصول على المعلومة يتلزم مع امتداد الثقافة الديمقراطية واتساع تأثيرها داخل المجتمعات من خلال ترسيخ سيادة القانون والمقدرة على الحكم بإستقامة ووضوح عبر نشر المعلومات وإطلاع المواطن عليها، وهنا تبرز ثلاثية الشفافية والمساءلة والمحاسبة لتجعل من الفعل السياسي محكوماً بضوابط تقلل من فرص الفساد وتحول دون استغلال السلطة من خلال عدم إستبعاد أي هيئة رقابة على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وقد اعتبر الحق في الحصول على المعلومة وفقاً للتقسيم التقليدي لفقهاء القانون الدولي من ضمن الحقوق المدنية والسياسية وإن كان هذا التقسيم يعنريه نوعاً من عدم الدقة، حيث إن الحق في المعلومة يتداخل مع كافة الحقوق سواء أكانت مدنية أم سياسية أم اقتصادية وما قد يستجد من تقسيمات أخرى للحقوق نظراً لكونه المفترض الأساسي لممارسة أي حق يتعلق بالإنسان.

ويعد احترام هذا الحق مقياس للدولة في مدى احترامها للمواطن ومدى ديمقراطيتها، أو كما يقال هو أوكسجين الحكومة الديمقراطية. وانطلاقاً من ذلك عندما تحاول أية جهة رسمية إثبات مدى صلاحها واحترامها للمواطن تردد عبارات يتخللها كلمة الشفافية بمعنى أن ليس لديها ما تخاف من أن تعلنه، وهذا توحى بأن حق المواطن في الحصول على المعلومة إما هو منحة من الدولة رغم أن هناك من الأسانيد القانونية التي تؤكد أن هذا الحق إنما هو في المقابل واجب على الدولة ويجوز إرغام أية جهة على تقديم المعلومة التي تخفيها مع مراعاة قيود معينة قد تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.

الكلمات المفتاحية : (المعلومات، المواطن، حقوق الإنسان، العقوبات، الحقوق)

المقدمة

ليس خافياً على أحد أن العصر الذي نعيش فيه اليوم يتسم بغلبة المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الحديثة، فقد انتقل العالم من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات، والذي يمكن تسميته بعصر انفجار المعلومات، فلا يمكن بأي حال من الأحوال مواكبة عصر المعلومات دون تمكين المواطنين من حقهم في الحصول على هذا الحق.

إن تطور المفاهيم القانونية والفكر السياسي الدستوري جعل للحاكم والإدارات الحكومية وظيفة، حيث إن الحاكم وكيل عن المجتمع مادام الشعب مصدر السلطات وبالتالي فإن السلطات العامة ما هي إلا جهاز سياسي وإداري موكل له أداء وظائف خاصة بالشأن العام.

فهل من حق الوكيل إخفاء المعلومات والبيانات والملفات المتعلقة برسم سياسات البلد أو وزارة أو مؤسسة معينة عن الأصل الذي هو الشعب؟ من المؤكد أن ذلك غير مبرر دستورياً أو قانونياً فالدستور العراقي ينص في المادة (5) منه أن "السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها". وقد أورد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المقر سنة 1948 والذي يعتبر دستور حقوق الإنسان في المادة (19) منه هذا الحق مبكراً حيث نصت على حق الأفراد في "استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية".

حيث يلعب الإعراف بالحق في الحصول على المعلومات دوراً كبيراً في تعزيز وحماية الديمقراطية في البلدان وتكريسها، ذلك أن الإدارة ستكون في عملها محاطة بجانب كبير من الوضوح والشفافية حيث إن كل فرد سيكون مطلعاً بشكل أو بآخر على ما تنتج من أعمال وما تحققه من واجبات، وبالتالي فإن المواطن سيكون شريكاً في صنع القرار.

أولاً : أهمية الدراسة

أهمية البحث تقوم على أساس أن الأصل إطلاق المعلومات والاستثناء تقييدها.

يعتبر مبدأ (الكشف المطلق عن المعلومات) جوهر الحق في الحصول على المعلومات، فالسلطة العامة عادة ما تحتكر المعلومات وتسعى إلى بقاء تلك الأعمال في حالة من السرية، لذلك يقتضي هذا المبدأ ضرورة أن تسترشد التشريعات الوطنية المنظمة لهذا الحق بمبدأ الكشف الكامل عن تلك المعلومات الذي يفترض بأن جميع المعلومات الرسمية الموجودة لدى هيئات الدولة تكون متاحة للجميع للاطلاع عليها.

ثانياً: إشكالية الدراسة

إن إشكالية الدراسة في هذا الحق تتسم بالصعوبة خاصة فيما يخص قلة المصادر المتوفرة حول هذا الحق، وإن وجد فإنها تركز على الجوانب المتعلقة بالصحافة بينما أن حق الوصول إلى المعلومة ينصرف إلى عامة المواطنين ولو لم يكونوا في موقع الصحافة. ومما يجدر الإشارة إليه أن تفعيل هذا الحق لكي يعمل تأثيره ويحقق الغاية المتوخاة منه يتطلب توفر مستلزمات لوجستية، كما أن لمستوى الوعي والثقافي أثرها في إعمال هذا الحق.

ثالثاً: هيكلية الدراسة

وعليه سوف نتناول حق الوصول إلى المعلومة وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: التعريف بحق الحصول على المعلومة

المطلب الأول: مفهوم المعلومة

الفرع الأول: مفهوم حق الحصول على المعلومة

الفرع الثاني: أهمية حق الحصول على المعلومات

الفرع الثالث: سمات الحق في الحصول على المعرفة

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية في التشريعات المتعلقة بحرية الحصول على المعلومة

الفرع الأول: الكشف المطلق عن المعلومات ووجوب نشرها

الفرع الثاني: سهولة الحصول على المعلومات ومعقولة تكاليف الحصول عليها

المبحث الثاني: السند القانوني لحق الحصول على المعلومة

المطلب الأول: الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية

المطلب الثاني: الدساتير المقارنة

المطلب الثالث: التشريعات المنظمة لحق الحصول على المعلومة

الفرع الأول: القانون الفدرالي الأسترالي حول حرية الحصول إلى المعلومات

الفرع الثاني: القانون الفدرالي النمساوي حول حرية الحصول إلى المعلومات

الفرع الثالث: قانون حرية الحصول إلى المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية

الفرع الرابع: قانون حرية الحصول إلى المعلومات السويدي

الفرع الخامس: موقف العراق من حق الحصول على المعلومات

التعريف بحق الحصول على المعلومة

1-1 المطلب الأول: مفهوم المعلومة

يتباين الاصطلاح المتداول لمفهوم المعلومة من حيث الغرض المراد استعماله فيها، فيرى البعض أن المعلومة هي عبارة منتجات كالأجهزة والمواد في حين يرى الآخرون أنها عمليات أو أسلوب تفكير وعمل يؤدي إلى الحصول على المنتجات، كما وقد ذهب البعض إلى أن المعلومة عبارة عن نظام تتفاعل فيه المنتجات مع العمليات ولا يمكن الفصل بينهم كأجهزة الحاسوب التي تجمع بين الأجهزة والمواد والبرامج وفي إطار شامل موحد. ويقصد بالمعلومة أيضاً الأسلوب المنهجي المنظم الذي يجري اتباعه في استخدام التراث المعرفي بعد تنظيمه وترتيبه في نظام خاص بهدف الوصول إلى حلول مناسبة لبعض من المشاكل، لذلك من غير الممكن حصر نظام أو عمليات المعلومة في مفهوم الأجهزة لأن الأغلبية من المجتمعات التي تسعى إلى التطور في هذا النظام ترى أن اقتناء الأجهزة دون الإلتزام بالعمليات التي تتضمنها المعلومة في تحليل مكونات العمليات أو لنظام في الطريقة الصحيحة. [1] وقد وجد هذا المفهوم مكاناً له في علم النفس إذ صار مفهوم المعلومة بمثابة مفهوم أساسي في علم النفس المعرفي.

أما النشاط العقلي لدى الإنسان، وهذا هو المقصد بالنسبة إلى المنظور الجديد، فإنه يعمل على تدبير ومعالجة هذه المعلومة لتحويلها إلى أشكال ومظاهر سلوكية يتحقق من خلالها التفاعل والتوافق مع البيئة. [2]

و في القانون وجدت تعريفات لمفردة المعلومة إذ عرف بأنها المعلومة الموجودة في السجلات والوثائق المكتوبة أو المحفوظة إلكترونياً أو الرسومات، أو الخرائط أو الجداول، أو الصور أو الأفلام، أو التسجيلات الصوتية أو أشرطة الفيديو أو الرسوم البيانية أو بيانات تقرأ على أجهزة خاصة أو غيرها من الأشكال التي يندرج تحت هذا الوصف

1-1-1 الفرع الأول: مفهوم حق الحصول على المعلومة

التركيز على كلمة الحصول دون الوصول ينبع من خلال دلالة فعل المفردة لأن الوصول إلى المعلومة ممكن دون الحصول عليها وتداولها، أما الحصول فهو تملك المعلومة وتمكين المواطن من تداولها دون أن يشكل ذلك جرمًا يعاقب عليه القانون، لأن تداول المفردة يدخل ضمن مفهوم الشفافية التي تعد من وسائل محاربة الفساد الإداري. وبموجب قانون الصحافة السويدي يحق لكل مواطن سويدي الحق في الحصول على الوثائق الرسمية. [3]

والحق في الحصول على المعلومة يقصد به حق الإطلاع على المعلومات التي تمس المصلحة العامة أينما وجدت، وبالتالي فإن كل المعلومات التي تملكها الحكومة والهيئات الأخرى مما يمس الصالح العام تصبح قابلة للكشف ما لم تدخل في نطاق نظام معتمد للإستثناءات. والجدير بالإشارة أن المطالبة بحرية الوصول إلى المعلومات وتوفير صياغات قانونية لها بدأت في أوروبا منذ نحو مئتي عام، وتم إقرارها كحق من حقوق الإنسان اعتمدت تسميته في أوائل القرن العشرين.

وتعد حرية الوصول للمعلومات ترجمة عملية للمادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أحد أوجهها. وهناك من يرى أن هذا الحق هو مفهوم ديمقراطي يعترف بحق الجماهير في استقاء المعرفة بشكل مباشر ودون وسيط من مصادرها أو من خلال وسائل الإعلام كوكيل عن الجماهير وهو يحتاج في إطار ممارسته لفاعلياته إلى أدوات وتشريعات مساندة وقواعد مستحدثة لضمان علانية مصادر المعرفة وشفافية المؤسسات الإعلامية ومراقبة القائمين بالإتصال وفاعلية المتلقين. [4]

كما ويقصد بالحق في المعرفة حق الإنسان في أن توفر له الدولة شتى السبل الملائمة لتتدفق من خلالها المعلومات والآراء والأفكار، ليختار من بينها وفقاً لإرادته الحرة وعليها أن تحمي نفاذه الميسر إليها بعيداً عن تدخلها أو تدخل الغير الذي من شأنه إعاقة أو الحد أو الانتقاص أو منع تمتعه بهذه الحرية. [5]

2-1-1 الفرع الثاني: أهمية حق الحصول على المعلومات

لا يمكن أن تكون هناك مشاركة ديمقراطية في صنع القرار دون شفافية وتشاطر المعلومات، فالحكومة الكتومة نادراً ما تكون كفناً، لأن حرية تدفق المعلومات أساسية لتحديد المشاكل وحلها، إضافة إلى ذلك فإن ثقافة الحكم الكتوم تقوي الشك وتشجع الإشاعات ونظريات التآمر، ففي مثل هذه الثقافة يكون الشك هو الطابع الغالب لموقف الجمهور من كل ما يصدر عن الحكومة من معلومات بما في ذلك حملات التنقيف العامة كتلك المتعلقة بمسائل صحية مهمة. وانطلاقاً من ذلك يمكن القول بأن حرية الحصول على المعلومة شرط أساسي من شروط الحكومة الصالحة والموثوقة من قبل الجمهور.

كما أنها يحث الحكومات على الكشف عن المعلومات خاصة عند التحقيق في دعاوى الفساد وكذلك تعزيز التشريع الخاص بالتمويل الحزبي والحملة الانتخابية الذي تدخل في إطار الشفافية في الحملة الانتخابية، وهكذا تزيد شرعية البرلمان المنتخب.

كما ويعزز درجة الشفافية في العمل البرلماني وذلك بإشراك المواطنين من خلال قناة لوصول المعلومات إلى الجمهور والصحافة ووسائل الاعلام، لكي لا يكون هناك أية ضغوطات حكومية على البرلمان خصوصاً إذا ما كان الفساد حكومياً، مما يساعد على خلق نوع من الضغط الشعبي على الحكومة لإستبعاد أشكال الرضوخ من البرلمان عن هذه القضايا.

هذا فضلاً عن منح المواطن دور نشيط في الحكم ممثلة بالإهتمام الإعلامي والمعرفة وتكوين الرأي العام والعضوية الفاعلة في مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الشعور بالثقة بالنفس وبالحماسة المتزايدة والمساهمة في مناقشة الشأن العام بحيث يحدث نشاطه المدني تغييراً في السياسة أو رفعاً للظلم أو كشفاً عن فساد أو تلاعب بالمال العام.

1-1-3 الفرع الثالث: سمات الحق في الحصول على المعرفة

إن الحق في الحصول على المعلومة يتصف بالعديد من السمات التي تنبثق من طبيعة هذا الحق والمتطلبات الضرورية لتحولها من الناحية النظرية إلى الواقع والتطبيق. علاوة على ذلك إن طبيعة الحق هذا يرتبط ارتباطاً وثيق الصلة بالحقوق الأخرى، وعليه سوف نبين ذلك فيما يأتي:

- يعد الحق في الحصول على المعلومة مفهوم ديمقراطي مطلق، فلا يمكن أن يتقلص أو يتسع وفقاً لأطر النسبية للأنظمة السياسية المختلفة أو الثقافات المتباينة. وهو حق يمتد إلى كافة الجماهير دون تفرقة أو تحيز. [4]
- إن هذا الحق يحتاج إلى إجراءات تنفيذية حتى يتحول من حيز الأفكار المجردة إلى مجال التطبيق العملي، كما أنه يترابط في علاقات مركبة مع مفاهيم أخرى. فالحق في الحصول على المعلومة ينبع من الحقيقة التي تؤكد بأن حرية التعبير لا تعني إلا القليل بدون أن تتضمن حق الجماهير في الحصول على المعلومة، كما أن تعطيل هذا الحق يؤدي إلى تعطيل منظومة الحريات أو على الأقل تقليصها، وهذا يكشف عن مدى ترابطه بهذه المنظومة من الحقوق في ظل علاقة مركبة تجعل التأثير والتأثر يتمان بشكل متبادل.

1-2-2 المطلب الثاني: المبادئ الأساسية في التشريعات المتعلقة بحرية الحصول إلى المعلومات

يستند حق المواطنين في الحصول على المعلومات على عدة مبادئ أساسية يجب أن تكون محددة في دساتير وتشريعات الدول حتى تكون قابلة للتطبيق، منها:

1-2-1 الفرع الأول: الكشف المطلق عن المعلومات ووجوب نشرها

كل المعلومات يجب كشفها للمواطنين بحيث تكون الحرية هي القاعدة والمنع أو الحظر هو الاستثناء، ويجب أن تكون هذه الحالات الإستثنائية محددة بدقة بحيث تقوم هيئة عامة بدراستها قانونياً. حتى ولو كان الكشف عن هذه المعلومات لها تأثير سلبي فإنه ينبغي كشفها إذا كانت إيجابيات الكشف عنها تفوق الضرر الناتج عن حجبها.

ولا يقتصر حق الاطلاع في أن يتمكن المواطن من طلب المعلومات فقط، بل يتعدى ذلك إلى نشر هذه المعلومات على نحو واسع للجمهور بأشكال ووسائل متعددة.

1-2-2 الفرع الثاني: سهولة الحصول على المعلومات ومقولة تكاليف الحصول عليها

هناك تشريعات وضع آلية طلب الحصول على المعلومات بحيث يستلزم تقديم طلب خطي للحصول على معلومات معينة من المؤسسة التي تستحوذ على المعلومات عن طريق الموظف المختص باستقبال الطلبات في المؤسسة العامة ويقوم بتقديم المعلومات للمواطنين، مع ضمان حصول المواطنين الذين لا يستطيعون القراءة أو الكتابة أو لا يجيدون اللغة التي كتبت بها المعلومات، مما يتطلب من المؤسسات العامة إنشاء أنظمة داخلية مفتوحة تساعد طالبي المعلومات في الحصول على ما يريدون.

هذا فضلاً عن أن تكاليف الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسة باهظة على نحو يردع الناس عن التقدم بطلبات للوصول إلى المعلومات. فقد يكون هناك حالات تكون الحصول على معلومة معينة مجاناً.

المبحث الثاني: السند القانوني لحق الحصول على المعلومة

من البديهي أن الحق لا يعد حقاً ما لم يكن له مصدر يتصف بالمرجعية القانونية الصادرة من المؤسسات التي تملك حق التشريع أو التوصيف القانوني، وهذا الحق وجد مصدره في عدد من الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية، هذا فضلاً عن مصادر أخرى مستندة إلى ما ذكرت من المواثيق والاتفاقيات والذي يتمثل بالدساتير، حيث إن عدد غير قليل من الدساتير المقارنة قد تناولت حق الحصول على المعلومة ونظمه بصور مختلفة مما أدى إلى تفاوت حجم هذا الحق من دستور دولة إلى أخرى دون أن يؤثر ذلك على الأهمية البالغة لجعلها حقاً دستورياً واجب الحماية. وسوف نأتي إلى بيان مواقف الدساتير المقارنة وطريقة تعاملها مع الحق في الحصول على المعلومة وكيفية تنظيمها في الفقرات اللاحقة.

1-2-1 المطلب الأول: الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية

- المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [6]، حيث نصت على أنه: (لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايق، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. [7] حيث نصت الفقرة (2) من المادة (19) منه على أنه: (لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دون اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع، أو في قالب فني، أو بأية وسيلة أخرى يختارها).

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (59) الصادر عام 1946 الذي نص على: (إن حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان وحجر الزاوية لجميع الحريات التي تتنادي بها الأمم المتحدة).
- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي [8]، حيث نص في الفقرة (ب) من المادة (5) على أن (نشر المعلومات القومية والدولية بغية جعل الأفراد على بينة بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع بأسره).
- إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية حيث نصت الفقرة (20) من القسم الثالث على: (كفالة أن تكون فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع، وفقاً للتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000). كما ونصت الفقرة (24) من القسم الخامس على (كفالة حرية وسائط الاعلام لكي تؤدي دورها الأساسي، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات).
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، حيث نصت المادة (9) على أنه: 1- من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات. 2- يحق لكل انسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح.

2-2 المطلب الثاني: الدساتير المقارنة

- الدستور الإسباني الصادر في 1978 المعدل، حيث نصت الفقرة (5) من المادة (20) على أنه: (لا يجوز حظر المطبوعات والتسجيلات وأية وسائل أخرى للحصول على المعلومات إلا بموجب حكم صادر عن القضاء). كما وتنص المادة (105) أنه: على القانون أن ينظم..... (ب) حق المواطنين في الوصول إلى المحفوظات والسجلات الإدارية، باستثناء تلك التي تسيء إلى أمن الدولة ودفاعها والتحقيقات الجنائية وخصوصية الأشخاص).
- الدستور الفنلندي الصادر في 1999، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة (12) على أنه: (الوثائق التي في حوزة السلطات تكون مباحة، إلا إذا كان نشرها قد تم تقييده لأسباب ضرورية خاصة في القانون).
- الدستور الألماني، حيث نصت الفقرة (1) من المادة (5) المتعلقة بحرية التعبير على أنه: (سيكون لكل شخص الحرية في التعبير عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير، وأن يملك الحق في حرية الحصول على المعلومات من مصادر يمكن إليها بشكل عام، كما أن حرية الصحافة وحرية التغطية بواسطة الإذاعة أو الأفلام شيء مضمون ولن تكون هناك رقابة).
- دستور النمسا الصادر عام 1987، حيث نصت المادة (20) منه على ضرورة توفير الهيئات والمؤسسات الحكومية المعلومات للمواطنين.

- دستور بلجيكا الصادر عان 1992، حيث عدّلت المادة (32) لتتضمن حق الوصول إلى الوثائق التي تحتفظ بها الحكومة، إذ بيّنت أنه يملك الجميع الحق في مراجعة أية وثيقة إدارية والحصول على نسخة منها إلا في الحالات والظروف التي تنص عليها القوانين.
- الدستور المكسيكي الصادر 1997، حيث تنص المادة (6) منها على: أن الدولة هي التي تضمن حق الفرد في الوصول إلى المعلومات.
- الدستور الهولندي لعام 1983، حيث تنص المادة (110) منه على أنه: سترعى الهيئات الحكومية، في ممارسة واجباتها، حق العموم في الوصول إلى المعلومات، عملاً بأحكام المفترض أن ينص عليها القانون البرلماني.
- دستور جنوب أفريقيا لعام 1996، حيث تنص الفقرة 32 منه على أنه: 1- لكل فرد الحق في الوصول إلى: (أ) أية معلومات تحتفظ بها الدولة، (ب) أية معلومات يحتفظ بها شخص آخر ومطلوبة لممارسة أي حقوق أو حمايتها، 2- إنقاذاً لهذا الحق لابد من سن تشريع وطني يحتمل أن يقر تدابير مقبولة لتخفيف الأعباء الإدارية والمالية الملقاة على عاتق الدولة.

3-2 المطلب الثالث: التشريعات المنظمة لحق الحصول على المعلومة. [11]

تعرضت الحكومات لمجموعة من الضغوطات الداخلية والخارجية. [12] لاعتماد قوانين حرية المعلومات. في معظم الدول أدت مجموعات المجتمع المدني كالصحافة، والمجموعات البيئية، دوراً أساسياً في تعزيز قوانين حرية المعلومات واعتمدها. فقد طالبت المنظمات الدولية بالتحسينات، في نهاية الأمر اعترفت الحكومات نفسها بحرية المعلومات كوسيلة للتحديث.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن الانتقال نحو الديمقراطية في معظم البلدان أدى إلى الاعتراف بحرية الوصول إلى المعلومات كحق إنساني. فتنص معظم الدساتير الموضوعية أو المعدلة حديثاً حقاً لضمان حرية الوصول إلى المعلومات من الهيئات الحكومية. كما أن التحديث ومجتمع المعلومات أيضاً من عوامل اعتماد التشريعات الخاصة بحرية المعلومات. ولا يخفى بهذا الصدد أيضاً الأزمات التي سببها الافتقار للشفافية كالفساد هو الآخر أدت إلى اعتماد التشريعات المذكورة.

وسوف نتناول بعض التشريعات الخاصة بحرية الوصول إلى المعلومات التي تم اعتمادها من قبل بعض الدول وذلك

وفق ما يأتي:

2-3-1 الفرع الأول: القانون الفدرالي الأسترالي حول حرية الحصول إلى المعلومات

يجيز القانون الفدرالي الأسترالي الصادر عام 1982 حول حرية الوصول إلى المعلومات. [13] الاطلاع على الوثائق التي تحتفظ بها وكالات الكومنولث. [14] ويشترط القانون استجابة الوكالات خلال ثلاثين يوماً لطلبات المعلومات. وتتوفر الاستثناءات بالنسبة للوثائق المتعلقة بالأمن القومي والدفاع والعلاقات ما بين الدول والوثائق الخاضعة لمجلس الوزارة أو المجلس التنفيذي أو الصادرة عنهما أو تلك التي تكشف عن مداولاتهما ووثائق الأعمال الداخلية وفرض القوانين والأمن العام والخصوصية الشخصية والاقتصاد الوطني والامتياز والسرية. وقد كثرت الانتقادات للقانون المذكور من حيث فعاليته، فأصدرت لجنة إصلاح القوانين الإستراتيجية ومجلس المراجعة الإدارية تقريراً مشتركاً يدعو إلى إجراء تغييرات جوهرية لتحسين القانون. وقد دعت المراجعة إلى إنشاء مكتب لمفوض حرية الوصول إلى المعلومات، مما جعل القانون أكثر تأييداً للكشف عن المعلومات وحد من الاستثناءات.

2-3-2 الفرع الثاني: القانون الفدرالي النمساوي حول حرية الحصول إلى المعلومات

يلزم القانون الفدرالي المتعلق بوجوب تقديم المعلومات (Auskunftspflichtgesetz) الصادر عن 1987 السلطات الفدرالية بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بنطاق مسؤولياتها خلال ثمانية أسابيع، وهو ينطبق على الدوائر الوطنية والبلديات والهيئات التي تتمتع بالحكم الذاتي. غير أن القانون لا يلزم الهيئات الحكومية بإتاحة الوصول إلى الوثائق بل بتقديم الأجوبة على طلبات المعلومات، فإذا ظهرت مصلحة معينة يمكن للفرد الذي طلب المعلومات الحصول على نسخ عن الوثائق، بموجب قانون الإجراءات الإدارية أو قانون حماية البيانات. [12]

2-3-3 الفرع الثالث: قانون حرية الحصول إلى المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية

دخل قانون حرية المعلومات الذي وضع عام 1966 حيز التنفيذ في عام 1967 [15]، وقد أدخل عليه قانون حرية المعلومات الإلكتروني عدة تعديلات جذرية [16] يعود آخرها إلى العام 1996. ويجيز القانون لأي شخص أو أية منظمة بغض النظر عن الجنسية أو بلد المنشأ أن يطلب الاطلاع على سجلات محفوظة لدى وكالات حكومية فدرالية، بما فيها دوائر تنفيذية وعسكرية وهيئات حكومية وكيانات أخرى تؤدي وظائف حكومية لغير الكونغرس أو المحاكم أو موظفي البيت الأبيض العاملين مباشرة مع الرئيس بما في ذلك مجلس الأمن الوطني، في المقابل يتحتم على الوكالات الحكومية أن تلبّي الطلب في غضون 20 يوم عمل.

يستثنى القانون تسع فئات من المعلومات: الأمن القومي، والأنظمة الداخلية للوكالة، والمعلومات الخاضعة لحماية القوانين النظامية الأخرى، ومعلومات عن الأعمال، والمذكرات المتبادلة بين الوكالات وضمنها، وخصوصية الأشخاص، وسجلات إنفاذ القانون، وبيانات المؤسسات المالية والأبار النفطية. إلى جاني ذلك يبرز 142 قانوناً نظامياً يجيز حجب المعلومات، في عام 2003 أضاف قانون حماية الأمن الوطني بنداً يحظر إباحة معلومات متوفرة طوعاً عن عمل البنية التحتية الأساسية.

ويمكن استئناف قرارات الرفض أو تقديم شكاوى بخصوص التأخر في تلبية الطلبات على الصعيد الداخلي لدى الوكالة المختصة.

كما يستوجب القانون المذكور من الوكالات الحكومية أن تنشر مواداً تتعلق ببنيتها ووظائفها وقواعدها وقراراتها وإجراءاتها وسياساتها وتوجيهاتها، فيما نصت التعديلات الطارئة على قانون حرية المعلومات الإلكترونية على أن تنشئ الوكالات قاعة مطالعة إلكترونية وأن تيسر الاطلاع بالوسائل الإلكترونية على المعلومات الواجب نشرها إلى جانب الوثائق المشتركة المطلوبة. [17]

وقد تقلص مفعول قانون حرية المعلومات بفعل غياب أية رقابة مركزية، نتيجة التقاعس في معالجة الطلبات في عدد من الوكالات، إذ استغرق نشر المعلومات في بعض الأحيان سنوات عديدة أو عقود من الزمن. فقد تبين لوكالة المحاسبة العامة في العام 2002 أن ظاهرة تراكم الطلبات غير المنجزة في الحكومة على نطاق واسع بدأت تأخذ حيزاً هاماً وتتفاقم، مما يدل على أن الوكالات تتخلف عن معالجة الطلبات، كما أشار أرشيف جهاز الأمن الوطني في مراجعته التي أجراها ضمن إطار تدقيق العام 2003 في ممارسات الوكالات إلى وجود عدد من المشاكل منها:

1. معلومات غير دقيقة أو منقوصة عن سبيل الإتصال بالوكالة المعنية بقانون حرية المعلومات.
2. عدم الإبلاغ من الطلبات.
3. فقدان بعض الطلبات.
4. تراكم عدد هائل من الطلبات غير المنجزة.
5. اعتماد اللامركزية التامة في عمليات الوكالة المعنية بقانون حرية المعلومات، مما ينتج عنه تباطؤ في المعالجة وغياب الرقابة.
6. ممارسات منافية للقانون فيما يتعلق بقبول دعاوى الاستئناف الإداري.

تتص عدة قوانين أخرى على حق الوصول إلى المعلومات، إذ يفرض قانون سانشاين المتعلق بالحكومة على الحكومة أن تجعل نقاش مداولات الهيئات المتعددة الوكالات كلجنة الإتصالات الفدرالية علناً. أما قانون اللجنة الإستشارية الفدرالية فيقضي بانفتاح اللجان التي تسدي المشورة إلى الوكالات الفدرالية أو الرئيس. [18] بالإضافة إلى ذلك يعمل قانون حماية الخصوصية بالاشتراك مع قانون حرية الإعلام على تكريس حق الأفراد في الاطلاع على سجلاتهم الشخصية المحفوظة لدى الوكالات الفدرالية. [19]

2-3-4 الفرع الرابع: قانون حرية الحصول إلى المعلومات السويدي

للسويد تاريخ عريق في مجال حرية المعلومات، فكانت أولى الدول التي سنّت قانون حرية الإعلام المعروف بقانون حرية الصحافة في العام 1766، قضى هذا القانون بأن يتاح لكل من يطلب معلومات أن يحصل عليها فور التقدم بطلبها من غير أية كلفة.

لقد أقرّ قانون حرية الصحافة بصيغته الحالية كجزء من الدستور في العام 1949، ثم عدّل في العام 1976. وقد أوجب الفصل الثاني المتحدث عن الوثائق الرسمية بطبيعتها العامة أن يتمتع كل مواطن سويدي بحرية الوصول إلى الوثائق الرسمية. [20] في المقابل يتعين على السلطات العامة أن تلبّي على الفور طلب الحصول على هذه الوثائق، علماً أن الطلبات يمكن أن تتخذ أي شكل من الأشكال وأن تكون مجهولة المصدر.

كما ينص القانون المذكور على استثناءات استثنائية، الغاية منها حماية الأمن القومي والعلاقات الخارجية، والسياسة المالية والوظائف الاستقصائية والرقابية المنوطة بالسلطات العامة ومنع الجريمة والمصالح الاقتصادية العامة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن اعتماد التشريعات الخاصة بحق الوصول إلى المعلومة لا يقتصر على ما ذكرناه من الدول، بل إلى جانب هذه الدول يوجد أيضاً دول أخرى اهتمت بشكل متزايد بهذا الحق، علة سبيل المثال: كلاً من كندا ودانيمارك وهولندا وفرنسا والهند وإيرلندا وإيطاليا ومكسيك وجنوب أفريقيا.

أما الدول العربية بشكل عام فما زالت لم تأخذ بفلسفة حق الشعب بالاطلاع على المعلومات من مصادر حكومية، عدا المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تعد أول دولة قد سنت قانوناً خاصاً بالحصول على المعلومة رقم (47) لسنة 2007. كذلك حصل تطور دستوري في المغرب حيث أقر فيه حق الحصول على المعلومة وفق المادة (29) لسنة 2011 منه والتي نصت على " للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. والتي لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق

بالدفاع الوطني، وحماية وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المساس بالحريات والحقوق السياسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات التي يحددها القانون بدقة."

ثم التحقت جمهورية اليمن بركب الدول التي أصدرت قوانيناً خاصةً بالحق في الحصول على المعلومات حيث صدر القانون رقم (13) لسنة 2012 تحت عنوان ((بشأن حق الحصول على المعلومات)).

إن حق الحصول على المعلومات يعد من الحقوق الإنسانية الشمولية، التي لا يستغني عنها الفرد وأنه من العوامل الإنسانية المشتركة بين كل أفراد المجتمع، مما جعل الفكر الإنساني يتعامل معها على أنها من بين مفردات شرعة حقوق الإنسان الدولية.

والحقيقة أن هذا العدد الضئيل من الدول العربية التي خرجت من إخفاء المعلومات عن صاحبها الشرعي أي الشعب، استفزتها حركة الربيع العربي التي امتدت إلى كل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كحركة جماهيرية ووعي جديد بحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، قد دفع العديد منها إلى وضع مشاريع قوانين لحق الحصول على المعلومة، ومنها جمهورية مصر العربية، العراق، تونس وفلسطين.

2-3-5 الفرع الخامس: موقف العراق من حق الحصول على المعلومات

فقد أمرت سلطة الائتلاف رقم (55) الصادر في 1/28 في 2004 المتعلق بمفوضية النزاهة العامة [18]، حيث نص في الفقرة (3) من القسم (7) على ما يلي (تتيح المفوضية للجمهور إمكانية الإطلاع على المعلومات وفحصها ونسخها هي والاستثمارات المقدمة لها عملاً باللوائح التنظيمية الصادرة بموجب القانون النظامي والتي تقتضي من المسؤولين الكشف عن مصالحهم المالية).

أما دستور العراق لعام 2005 لم ير فيه نص صريح حول حق الحصول على المعلومة إلا أن بعض موادته التي نظمت حرية الرأي والتعبير والصحافة دلت على انتهاجه منهج القبول بهذا الحق وعلى وفق جملة من المواد وكما يلي:

أ- المادة (14): العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

ب- المادة 34 ثالثاً :- تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

ج- المادة (36): تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والأدب: أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر. ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.

د- المادة (42): لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة. [9]

ومما تقدم نجد إن المشرع العراقي لم يغفل هذا الحق الحيوي للمواطن حينما أشار إلى حرية التعبير في نص الدستور، كذلك بإشارته إلى البحث العلمي وسواها من الإشارات التي عرضت أنفاً، كما إن بعض التشريعات ألزمت بعض المؤسسات بعلمية بعض إجراءاتها ونشر التقارير التي تتعلق بالأمور المالية والحسابية على وفق ما نص عليه قانون ديوان الرقابة المالية وقانون مفوضية النزاهة العامة، ويعد ذلك تطور مهم على مستوى التشريع العراقي، وخصوصاً الإشارة الصريحة التي وردت في قانون مفوضية النزاهة في القسم السابع حول حق الحصول على المعلومة، كما إن بعض القوانين الإجرائية في المحاكمات أوجبت أن تكون الجلسات علنية وما أشار إليه النظام الداخلي لمجلس النواب حول علنية الجلسات وعدها الأصل والاستثناء هو السرية وهذا ينسجم مع الحق موضوع البحث لأن وجوب العلنية يمكن المواطن من الاطلاع على ما يجري أثناء المحاكمات أو أثناء مناقشات مجلس النواب.

وقد أشارت المادة (247) من قانون العقوبات العراقي إلى حق الحصول على المعلومة والعقوبة المفروضة على من امتنع من إعطاء المعلومة حيث نصت المادة (247) من قانون العقوبات على (يعاقب بالحبس أو الغرامة كل من كان ملزماً قانوناً بإخبار أحد المكلفين بخدمة عامة عن أمر ما أو إخباره عن أمور معلومة له فامتنع قصداً عن الأخبار بالكيفية المطلوبة وفي الوقت الواجب قانوناً. وكل مكلف بخدمة عامة منوط به البحث عن الجرائم أو ضبطها أهمل الأخبار عن جريمة اتصلت بعلمه وذلك كله ما لم يكن رفع الدعوى معلقاً على شكوى أو كان الجاني زوجاً للمكلف بخدمة العامة أو من أصوله أو فروعه أو إخوته أو أخواته أو من في منزله هؤلاء من الأقارب بحكم المصاهرة. [10]

الخاتمة

ليس سنّ قانون حرية المعلومات إلا البداية، فلكي يصبح مفيداً ينبغي تطبيقه أولاً على نحو يتحقق معه الغاية المتوخاة من سنّ هذا القانون. وعلى الحكومات أن تغير ثقافتها الداخلية، كما على المجتمع المدني أن يختبر القوانين ويطالب بالمعلومات. فالحكومات تقاوم عملية نشر المعلومات ويتسبب بتأخيرات طويلة. ولا يمكن القول بضمان توافر حق الحصول إلى المعلومات مجرد وجود قانون يتضمن هذا الحق من الناحية النظرية أو بالاسم فقط.

لقد بدأ عهد جديد من الشفافية الحكومية، فأصبح من المعروف بشكل واسع أن ثقافة السرية التي كانت تشكل طريقة عمل الحكومات على امتداد سنوات، لم تعد قابلة للتطبيق في عصر عالمي من المعلومات وبالتالي من الضروري على الحكومات أن تقدم المعلومات في سبيل النجاح. وتعد القوانين التي يسمح بالاطلاع على السجلات والعمليات الحكومية شائعة في الدول الديمقراطية، وتتشابه قوانين حرية الحصول إلى المعلومات إلى حد كبير من حيث إتاحة الفرصة للمواطنين والمقيمين وأي شخص في الغالب بموجب حق عام المطالبة بالمعلومات من الهيئات الحكومية، وكذلك من حيث الاستثناءات الواردة على هذا الحق والتي تنصرف إلى طبيعة بعض المعلومات التي توصف بأنها حساسة وغير قابلة للإفشاء لتعلقها بالأمن الوطني.

وهناك اعتقاد شبه تام بأن وجود قانون لحماية حق الوصول إلى المعلومات أفضل من عدم وجوده مهما كان فيه من ضعف وخلل. فبعد أن يتم إقرار هذا القانون يمكن تحسينه وتعزيزه بالاختبار والمراقبة والمراجعة السياسية. أما ما يتعلق بتطبيق القانون فإن هناك اعتبارات مهمة تؤثر على فعالية تطبيق قانون حرية الوصول إلى المعلومات أهمها بناء الوعي لدى الجمهور وتنقيفه في مجال حق الوصول إلى المعلومات من الناحية الموضوعية والإجرائية، وكذلك القيام بتطوير نظام فعال لإدارة المعلومات من أجل تسهيل الحصول عليها وذلك من خلال هياكل وآليات لا مركزية فعالة.

الاستنتاجات

وبهذا الصدد أود ذكر بعض النتائج التي يجب مراعاتها عند إصدار التشريع وكما يلي:

1. تعريف واضح وصريح وشامل لمفردة المعلومة دون تركها لعموميات اللفظة، التي ستفقد محتواها عند التطبيق من خلال تعدد التفسير لها.
2. بيان نوع المعلومة المستهدفة من القانون المقترح المراد تشريعه، وحصرها بالمعلومة العامة التي تتعامل بها المؤسسات الحكومية والعمومية، دون المعلومة المتعلقة بخصوصيات الأفراد، لأن هذه الخصوصيات مصانة بموجب الدستور.
3. وضع عقوبات على من يتقاعس أو يمانع بعرض المعلومة على الجمهور، من الموظفين المكلفين بذلك بموجب القانون، والعبرة من ذلك وضع ردع لمن يسعى لتغيير مسار التشريع عند إصداره، حيث تمتاز فلسفة العقوبة بكونها تتسم بوصف الردع.
4. تشكيل هيئة مستقلة تتولى متابعة تطبيق القانون وتكون جهة تقبل الشكوى ضد من يمتنع عن عرض المعلومة وتمكين المواطن من الاطلاع عليها.
5. وضع خصوصية للإعلامي فيما يتعلق بإمكانية حصوله على المعلومة وفتح الأبواب المغلقة أمامه، لأن الإعلامي يتميز بكونه أداة الشعب المثقفة في الوصول إلى المعلومة، تلك الأداة التي تمتاز بالمهنية والحرفية في التعامل مع المعلومة، ووسائل الإعلام أكثر حضورا وفعالية في التصدي لحالات خرق الحقوق وتشخيصها.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] فايز شحاترة، حق الحصول على المعلومة، دراسة منشورة في الشبكة الدولية لمعلومات الانترنت – المركز الوطني لحقوق الانسان، مشار إليه من قبل القاضي سالم روضان الموسوي، بحث متاح على العنوان الإلكتروني التالي: www.annabaa.org (last visited 7-4-2011)
- [2] عبدالكريم بلحاج، علم النفس المعرفي، قضايا النشأة والمفهوم، متاح على الشبكة الدولية لمعلومات الانترنت على الموقع الإلكتروني التالي: (last visited 13-4-2011) <www.fikrawanakd.aljabrriabed.net>، ص 75.
- [3] الفقرة الثانية من المادة (1) من قانون الصحافة السويدي.
- [4] محمد عبداللطيف محفوظ، عصر المعلومات وموقف النظام الاعلامي المصري من مفهوم حق المعرفة. المشار إليه عند د. قدرى علي عبدالمجيد، الاعلام وحقوق الانسان- قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.
- [5] أحمد سيف الاسلام وكريم خليل، تأصيل الحق في المعرفة كسلاح الدفاع عن حرية التعبير والرأي.
- [6] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217-أ (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948.
- [7] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200-أ (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ ديسمبر 1966، وبدء بالنفذ في 23 آذار/ مارس 1976 وفقاً لأحكام المادة 49 من ميثاق الأمم المتحدة.
- [8] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2542 (د-24) المؤرخ في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1969.
- [9] دستور العراق سنة (2005).
- [10] المادة 247 من قانون العقوبات العراقي
- [11] القوانين على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.privacyinternational.org/issues/foia-laws.jpg>
- [12] دايفيد بانيسار، حرية الإعلام والوصل إلى القوانين المسجلة للحكومة حول العالم، المتاح على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.freedominfo.org>
- [13] القانون ينظر العنوان الإلكتروني التالي: http://www.austlii.edu.au/au/legis/cth/consol_act/foia198222
- [14] الموقع الإلكتروني الخاص بجامعة تسمانيا حول مراجعة قوانين الاعلام: <http://www.comlaw.utas.edu.au/law/foi>
- [15] القانون على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.epic.org/open_gov/foia/us_foia_act.html
- [16] تعديلات قانون حرية المعلومات الالكترونية لعام 1996 المتاح على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.epic.org/open_gov/efoia.html
- [17] وزارة العدل، ملخص عن تقارير بشأن قانون حرية المعلومات للسنة المالية 2002، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.usdoj.gov/oip/foiapost/2003foiapost31.htm>
- [18] قانون اللجنة الإستشارية الفدرالية لعام 1972 متاح على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.epic.org/foia/21/appendixd.html>
- [19] للتفاصيل يراجع المواقع الإلكترونية التالية:

<http://www.usdoj.gov/oip/foiapost/2001foiapost19.htm>

<http://www.gao.gov/cgi-bin/gettrpt?GAO-03-981>

<http://www.fas.org/irp/offcocs/eo/eo-132333.htm>

[20] العنوان الإلكتروني التالي:

<http://www.uni-wuerzburg.de/law/sw03000.html>